التنمية المستدامة ابعادها و مؤشراتها رؤية مستقبلية لتطوير بعض الامكانات التنموية

في العراق

ا.م. د.اخلاص جواد علي مير
Ikhlasjawad٦@gmail.com
م .د. عمر سعدون حمود محمد
rusafuamanger@gmail.com
المديرية العامة لتربية بغداد /الرصافة الثالثة

الملخص:

تشكل التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية ... الخ حاجة ضرورية للنهوض بواقع الدولة ، و يمكن ان يتحقق ذلك من خلال معرفة التحديات التي تواجهها إذ تهدف التنمية المستدامة الى ايجاد توازن بين النظام الاقتصادي بدون استنزاف للموارد الطبيعية مع مراعاة العوامل البيئية وبما ان هدف التنمية هو الانسان فان التنمية المستدامة تستلزم الحفاظ على قدرة الاجيال المقبلة في الأفادة من الموارد الطبيعية و تتركز هذه الدراسة على مفهوم التنمية المستدامة و اهدافها و ابعادها و تحدياتها .

توصلت الدراسة الى استنتاجات و توصيات تؤكد على ضرورة تفعيل برامج التنمية و تطويرها و استدامتها للحفاظ على قدر معقول من العيش الكريم و الحياة الصحية و التعليمية لكل فرد من افراد المجتمع و بشكل عادل و متساوي للجميع دون تمييز .

الكلمات المفتاحية: التنمية ، الاستدامة ، التنمية المستدامة ، الامكانات التنموية.

Sustainable development, its dimensions and indicators, a future vision for developing some of the development potential in Iraq

Ikhlas Jawad Ali Mir
Ikhlasjawad6@gmail.com
Omar Saadoun Hamoud Muhammad
rusafuamanger@gmail.com
Ministry of Education - General Directorate of Education in Baghdad Governorate / Rusafa 3

abstract:

Sustainable development, with its economic, social and environmental dimensions ... etc. constitutes a necessary need to advance the reality of the country, and this can be achieved by knowing the challenges it faces. Sustainable development aims to find a balance between the economic system without depleting natural resources, taking into account environmental factors The goal of development is the human being. Sustainable development requires preserving the ability of future generations to benefit from natural

resources. This study focuses on the concept of sustainable development, its goals, dimensions and challenges.

The study reached conclusions and recommendations emphasizing the necessity of activating, developing and sustaining development programs to maintain a reasonable amount of decent living and a healthy and educational life for each member of society in a fair and equal manner for all without discrimination.

key words :Development, sustainability, sustainable development, development potential.

المقدمة :

ان موضوع التنمية المستدامة في الوقت الحاضر من اهم المواضيع التي تشغل بال المجتمعات وفي أي جزء من العالم ، فالتنمية المستدامة بقدر ماهي قضية تنموية فهي قضية انسانية واخلاقية في نفس الوقت ، فلم يكن هناك اي فرد في العالم بامكانه تجاوز أهمية المحافظة على البيئة وأهمية الحفاظ على مواردها وعدم نفاذها، لذا أصبحت المشكلات الخاصة بقضايا التنمية المستدامة محط انظار العالم لان هذه المشكلات بدأت تهدد مستقبل اجيالهم، فاصبح هناك الكثير من الدراسات والأبحاث ووتعددت الحلول والمعالجات في الكثير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ومنذ اعوام كثيرة .

اذ تعد التنمية عملية متداخلة فهي نتيجة لتداخل العناصر المتعلقة بسير المجتمع ، والتي تجري تغيرات كمية ونوعية في حياة الناس في فترة ما، وتوسع مفهوم التنمية ليشمل جوانب اخرى بجانب النمو الاقتصادي ، ليكون جزء من عملية التنمية الشاملة والمستدامة ، فالتنمية المستدامة عبارة عن عملية تغيير مستمر تسهم في توسيع الاختيارات المتاحة للأفراد. حيث تهدف عملية التنمية إلى وضع البشر في صميمها وجعلهم هدفها وموضوعها، وتدعو أيضًا إلى حماية الخيارات الانسانية للأجيال القادمة والاجيال الحاضرة وتشمل هذه الخيارات اكتساب المعرفة والحياة الطويلة والصحية والتمكن من الموارد الضرورية للتمتع تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق التوازن بين قدرات الإنسان وتجديدها واستخدامها. وتتجاوز هذه النهج التقليدي للتنمية الذي يركز على رأس المال البشري وتلبية الاحتياجات الأساسية والموارد البشرية...إلخ. بمستوى معيشي لائق ، كذلك الحرية السياسية والتمتع بحقوق الإنسان واحترام الذات تعتبر مهمة ،

الفصل الاول : ماهية التنمية المستدامة

اولا : التنمية ، الاستدامة

أ - التنمية

"ان كلمة تنمية حسب ما جاء في معجم اللغة العربية هي مصدر مأخوذ من الفعل (نمى) ومفعوله (نموا) , ونمى الشيء اي جعله ناميا , ومعناه الانتقال من حالة الى حالة افضل , ومصطلح التنمية مشابه لمصطلح التطوير إذ يمثل الاخير اضافة جديدة لما موجود لتحسين". (عمر ،٢٠٠٨،ص٥٧)

و مفهوم التنمية من اقدم المفاهيم العالمية اذ" تمثل التنمية عملية تحول من واقع الى واقع افضل منه على جميع المستويات , ولذا التنمية لها جوانب عدة منها الاقتصادية ،الاجتماعية ،السياسية ،البيئية وغيرها. فمفهوم التنمية يتوجه نحو احداث تغييرات جذرية لحياة المجتمع تجعله يتغير من واقع الى واقع أفضل منه بهدف تحسين نوعية الحياة لكل افراده , بمعنى اكساب المجتمع القدرة على التطوير الذاتي لواقعه وهي بذلك تتوجه نحو اعادة تنظيم وتوجيه كامل النظام الاجتماعي ،الاقتصادي والبيئي بالاتجاه الانسب" .(النعيمي ،٢٠٠٢،٢٤٧)

ب - الاستدامة

مفهوم الاستدامة حسب ما جاء في المعجم المفصل في عموم اللغة بمعنى الاستمرار والتجديد (البعلبكي ،١٩٩٨،ص٩٣٤) وان كلمة "الاستدامة اصولها لاتينية مشتقة من كلمةSustainer وهي بمعنى Support from below to hold up"

بمعنى "الاسناد من الاسفل للارتقاء , وهي بمعنى الاستمرارية ايضا , وإطالة البقاء , والمد بأسباب الحياة , واسناد موارد البيئة " (Javier,2003,p3)

و "مفهوم الاستدامة ليس بمفهوم الجديد إذ ظهر بشكل واضح في التوجهات التنموية المختلفة خلال الجزء الثاني من القرن العشرين , واخذ يفرض نفسه بقوة في مطلع القرن الواحد والعشرين , ومفهومها لا يعني فقط الاقتصاد في استغلال الموارد ضمن الحدود المسموح بها بل ان مفهومها يتعدى ذلك ليشمل الاستغلال الامثل لها" . (احمد خروفة،٢٠٠٦، ٥٩)

لقد وضعت من قبل المختصين تعريفات عديدة لمفهوم الاستدامة منها تعريف Philip Sutton إذ يقول "بأن الاستدامة تتجسد بالحفاظ على الشيء وإمداده بأسباب الحياة والديمومة وليست حول تكامل القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية او تحسين نوعية الحياة فقط" (Philip,2000,p9) بمعنى ان فكرة الاستدامة لا يتجسد بالحفاظ فحسب وإنما يتجسد بالحفاظ والاستمرارية وتحسين نوعية الحياة البشرية .

اما (Harwood) يقول "بأن الاستدامة هي النظام الذي يمكن ان يتطور الى ما لا نهاية نحو اكبر فائدة للإنسان ويعمل على زيادة الكفاءة في زيادة الموارد والعمل على ديمومتها وتحقيق التوازن مع البيئة ".

وهذا كذلك جاء في تعريف الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية للاستدامة فهي " تهدف إلى تحسين جودة حياة البشر في إطار الإمكانيات المتاحة في النظام البيئي. " .(Unep,1980,p2) .

اما روبرت جلمان عرف الاستدامة "من منظور بسيط ذاكراً انها تشير الى مفهوم قديم وبسيط جدا ممثلا بالقاعدة الذهبية هي " زرعوا فأكلنا ونزرع فيأكلون" (Robert,1990,p10)

وهنا قد يظهر لدى البعض ان الاستدامة تمثل توجها نوستالجيا للماضي وأسلوب للحياة البسيطة الا ان

(جايكوبز) , اكد النقيض تماما" تعني الاستدامة دعوة لتبني نهج جديد في التفكير والتعامل بشكل أكثر مسؤولية تجاه البيئة المحيطة. ولا يعني ذلك وجود طريقة محددة لتحقيق ذلك، بل يعني التعامل بوعي مع البيئة والموارد الطبيعية. الاستدامة ليست مجرد معادلة أو خطة جاهزة للبقاء، بل هي نهج شامل يتطلب التفكير بشكل مستدام ومستقبلي لضمان استمرارية الحياة على الأرض.". (Michael,1990,p61)

اذا "تعتبر الاستدامة صفة يجب أن تكون متلازمة مع التنمية، حيث تهدف إلى ضمان استمرارية التنمية وتطورها. إنها ظاهرة تنموية مستمرة ومتجددة تسعى إلى بناء الحياة في الوقت الحاضر وضمان استمرارها في المستقبل، دون إهمال المعطيات التاريخية. من خلال التعريفات السابقة للأستدامة، يمكننا أن نستنتج أنها تقوم على مبدأ التوازن في توزيع الموارد، وتتضمن ثلاثة أبعاد أساسية متداخلة. تشمل هذه الأبعاد البيئية، التي تهتم بتحقيق التوازن البيئي والحفاظ على البيئة سواء كانت طبيعية أو مبنية. وتشمل الأبعاد الاجتماعية، التي تضمن تحسين واقع المجتمع وضمان حقه في الموارد المتاحة. وتشمل الأبعاد الاقتصادية، التي تهتم بتحقيق التطور الاقتصادي وزيادة الإنتاجية وتحقيق كفاءة الأداء الاقتصادي. هذه الأبعاد متداخلة ومتكاملة، ويمكننا أن نستنتج ذلك بسهولة. ولتحقيق تكامل هذه الأبعاد الأساسية، ظهر ما يسمى بـ "الخط السفلي الثلاثي"، وقد استخدم هذا المصطلح لأول مرة من قبل جون إلكنجتون، وهو اقتصادي متخصص في البيئة. أكد إلكنجتون أنه لا يمكن تحقيق استدامة بيئية أو اجتماعية أو اقتصادية بشكل منفصل، بل يجب أن نأخذ الأبعاد الثلاثة في الاعتبار في نفس الوقت لتحسين جودة البيئة والنمو الاقتصادي مع تحقيق العدالة الاجتماعية. " . (John,1999,p75)

ثانيا : التنمية المستدامة

وردت العديد من التسميات للتنمية المستدامة منها : التنمية المستمرة و التنمية المتواصلة و التنمية المتداعمة و التنمية القابلة للاستمرار الا انها كمفهوم تعود في جذورها الاولى الى ما ورد في تقرير اللجنة المتعددة التخصصات المكلفة من برنامج الامم المتحدة و الخاص بصياغة تعريف لمفهوم جديد للتنمية ، والذي تم انجازه في اواخر عام ١٩٩٤ اذ حدد تقرير الموارد العالمية الصادر في عام ١٩٩٢ ، تعريف (التنمية المستدامة) وفق مراحل متتالية : (سماقة بي ، ٢٠٠٦،ص١٩_٢٠)

المرحلة الاولى :

تنقل التنمية المستدامة المجتمع الى عصر الصناعات و التقنيات النظيفة التي تستعمل اقل ما يمكن من الطاقة و الموارد ، و ينجم عنها ادنى حد من الغازات و الملوثات التي ترفع حرارة الارض وتؤدي الى ثقب في طبقة الاوزون .

المرحلة الثانية :

وفي هذه المرحلة يتم العمل على تحقيق استقرار النمو السكاني ، و الحد من المغادرة الى المدن لمنع التكاثف السكاني فيها وما قد ينتج عنه من مخلفات ملوثة للبيئة ، وذلك عن طريق توفير الخدمات كافة لسكان الارياف .

المرحلة الثالثة :

جعل التنمية المستدام ةحافزا دائم لتطوير نوعية الحياة الانسانية مع الاخذ بالحسبان قابلية النظام البيئي على تطوير امكانات الحياة .

المرحلة الرابعة :

تتمثل التنمية المستدامة بالادارة المثالية للموارد الطبيعية ، من خلال الحصول على الحد الاقصى من منافع التنمية بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية و نوعيتها .

فلم يعد مفهوم التنمية خاصا بالجانب الاقتصادي فقط ، بل امتد الى الجوانب الاجتماعية و السياسية والثقافية والبيئية و انشطتها المختلفة ، فهي عملية مترابطة من النشاطات المستدامة وفق منهاج تكاملي يعتمد على العدالة و المشاركة .(البكاء ،٢٠٠٦،ص١٠٤_١٠٥)

اذ ظهر مفهوم الاستدامة لصيقا ب (التنمية) منذ عقد الثمانينات من القرن الماضي في محاولة لتوسيع ابعاد التنمية و تحديدا البيئية منها ، وقد حرص المفهوم على استثمار البعد الزمني من خلال التأكيد على استحقاقات الجيل القادم ، وفقا لاداء الجيل الحالي ، فنجد التعريف الاكثر شيوعا للتنمية المستدامة بانها

((التنمية التي تحقق حاجة الاجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الاجيال القادمة على تحقيق حاجاتها ، فتتمثل ركائز التنمية المستدامة في : الناس ، الكوكب ، الربح)).(دراي ،٢٠١١،ص ٥٠)

فالتنمية المستدامة هي ((تلك التنمية التي لا تؤدي الى نمو اقتصادي فحسب و انما ضرورة التوزيع العادل لثمارها ، والتي تتجدد و لا تدمر البيئة ، هذا النوع من التنمية له اهمية بالغة للفقراء ، اذ انه يضمن لهم دورا في صنع القرار و في المجالات التي تؤثر في حياتهم ، فهي للناس وللطبيعة ، و النهوض بمكانة المرأة في المجتمع ، و الاستدامة في اوسع معانيها هي قضية توزيع عادل لفرص التنمية بين الجيل الحاضر و جيل المستقبل ، وان كانت التنمية المستدامة هي عملية توسيع مجموعات خيارات الناس فان الاستدامة هي تنمية الشخص و قدراته ، رجلا كان ام امرأة) . (الحيالي واخرون ، ٢٠١١، ص٣٥٠)

و التنمية المستدامة هي ((تحقيق التنمية المستدامة التي لا تضعف قدرة البيئة على توفير احتياجات السكان مستقبلا ، وتستهدف ايضا توفير الرفاهية الاقتصادية للأجيال الحاضرة المستقبلية ، و الحفاظ على البيئة و صيانتها و حفظ نظام دعم الحياة فهي التنمية المتوافقة مع البيئة)) ، وهي " التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الاجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها ، و ذلك بأن يترك الجيل الحاضر للأجيال المقبلة رصيد من الموارد الطبيعية مماثل لما ورثه او افضل منه " . (هاشم ، ٢٠١١،ص ٢٤٦)

و يعرف مؤتمر الامم المتحدة المنعقد في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢ ، التنمية المستدامة بأنها ((ضرورة انجاز الحق في التنمية ، اذ تحقق على نحو متساوي كلاً من الحاجات التنموية والبيئية للأجيال الحاضرة و المستقبلية)) (برنامج الامم المتحدة الانمائي ،٢٠٠١، ص٤) .

و تعرف التنمية المستدامة بأنها ((عملية يتناغم فيها استغلال الموارد و توجيهات الاستثمار و مناحي التنمية التكنولوجية و تغير المؤسسات على نحو يعزز كلاً من امكانات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجات الانسان و تطلعاته)) ، كما تعرف ايضا بأنها ((التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استعمالها للموارد الطبيعية والتي يمكن ان تتحقق من خلال الاطار الاجتماعي و البيئي و الذي يهدف الى رفع معيشة الافراد من خلال النظم السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية التي تحافظ على تكامل الاطار البيئي)) (دخيل ،٢٠١٤،ص ١٤٠).

و تتأثر التنمية المستدامة في اي دولة ونظام سياسي بمتغيرات وعوامل عديدة تؤثر على تنفيذ سياساتها و خططها وبرامجها وعملها ، وتتمثل اهم هذه المتغيرات و المؤثرات ب : (محمد حسن ،١٩٧٣، ص١٣٥).

اولا – سبب طبيعة السلطة السياسية و ايديولوجية النظام الاقتصادي والسياسي و الاجتماعي القائم ، و ذلك لأن تنمية مجتمع ما لا تأخذ شكلاً مستقلاً عن اوجه الصراع المختلفة في المجتمع بل تتسم مهمتها بالشكل الذي يحقق مصالح القوى الاجتماعية ذات السلطة السياسية ، و تتوقف استراتيجية التنمية على دور الدولة فيها .

فالنظريات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية الغربية لا يمكن ان تقود الى نتائج صادقة اذا تم تطبيقها على الدول النامية ، لان التنمية في المجتمعات الغربية واحداث التغيرات التركيبية تنهض به الفئات التكنوقراطية ، بينما النظم السائدة في الدول النامية تتخذ طابعاً يصعب معه اجراء تحليلات اجتماعية و اقتصادية من النوع السائد في الغرب .

ثانيا– نمط الإنتاج والتكوين الاجتماعي السائدين. يشتمل نمط الإنتاج على قوى الإنتاج، التي تتضمن القوى العاملة والآلات، بالإضافة إلى علاقات الإنتاج. أما التكوين الاجتماعي، فيتضمن العلاقات الاجتماعية والوعي الاجتماعي .

ثالثا - الإمكانات المالية والبشرية والمادية المتاحة تلعب دورًا حاسمًا، حيث أن تحديد هذه الإمكانات وأثرها في التنمية هو مسألة أساسية. على الرغم من أن معظم دول الجنوب تتمتع بثراء في مواردها المادية، إلا أن كوادرها البشرية غالباً ما تكون غير مؤهلة فنياً ولا تؤدي مهامها بنجاح. لذا، فإن استغلال هذه الموارد بشكل فعال يتطلب مشاركة الكادر البشري المؤهل .

رابعا– معوقات التنمية و التخطيط ، اذ ما زالت الكثير من دول عالم الجنوب تعاني عددا من المعوقات في الجانب التنموي كالتقليد ، و المعتقدات ، و اساليب الانتاج البدائية التي تعارض اي تقدم .

خامسا– العقبات الاقتصادية ممثلة بانخفاض معدلات التراكم و الادخار و الانتاجية و محدودية السوق و الازدواجية الاقتصادية و قيد الصرف الاجنبي و محدودية الموارد البشرية .

سادسا– العقبات الاقتصادية ممثلة بالافتقار الى عنصر التنظيم و عدم وجود الدافع الحقيقي للتنمية .

سابعا– العقبات الحكومية ممثلة بعدم الاستقرار و الاستقلال السياسي الذي تعانيه غالبية الدول النامية .

ثامنا– العقبات الدولية ممثلة بتلك القيود و العراقيل التي تفرضها الدول المتقدمة في السوق العالمية .

اما اهداف التنمية المستدامة فتتمثل في : (تقرير اهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٨،٢٠١٩ ،ص٣)

١ – المياه : تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى ضمان توفير كمية كافية من المياه وزيادة كفاءة استخدامها في التطور الزراعي والصناعي والحضري والريفي. بينما تهدف الاستدامة الاجتماعية إلى ضمان توفر المياه في جميع المناطق للاستخدام المنزلي وللمشاريع الزراعية الصغيرة لمعظم شرائح المجتمع، خاصة المجتمعات الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان حماية كافية للتجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة ونظمها البيئية.

٢ – الغذاء: الاستدامة الاقتصادية تهدف إلى زيادة الإنتاجية الزراعية لضمان الأمن الغذائي المحلي، بينما تسعى الاستدامة الاجتماعية إلى تحسين إنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي للأسر. وتركز الاستدامة البيئية على الاستخدام المستدام للأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه للحفاظ على البيئة. .

٣ – الصحة : تسعى الاستدامة الاقتصادية إلى زيادة الإنتاجية عن طريق توفير التأمين الصحي وتحسين الصحة و توفيرالأمان في أماكن العمل. في المقابل، تسعى الاستدامة الاجتماعية إلى فرض معايير جودة الهواء والمياه وتقليل الضوضاء لحماية صحة البشر، وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة. أما الاستدامة البيئية، فتركز على ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الإيكولوجية والداعمة للحياة .

٤ – المأوى و الخدمات : الاستدامة الاقتصادية تهدف إلى ضمان الإمداد الكافي والاستخدام الأمثل لموارد البناء وأنظمة المواصلات. في المقابل، تسعى الاستدامة الاجتماعية إلى ضمان الحصول على السكن المناسب بتكلفة معقولة، بالإضافة إلى توفير خدمات الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة. أما الاستدامة البيئية، فتركز على الاستخدام المستدام أو الأمثل للأراضي والغابات والطاقة والمواد المعدنية.

٥ – الدخل : الاستدامة الاقتصادية تهدف إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية، وتحقيق النمو، وتوفير فرص العمل في القطاع الرسمي. في المقابل، تسعى الاستدامة الاجتماعية إلى دعم المشاريع الصغيرة وخلق وظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي. أما الاستدامة البيئية، فتركز على ضمان الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعين العام والخاص، كما تهدف إلى زيادة الدخل الفردي لتحقيق الرفاه الاجتماعي.

الفصل الثاني : ابعاد التنمية المستدامة و مؤشراتها

اولاً : ابعاد التنمية المستدامة

اِنَّ التنمية المستدامة لا تعنى بالجانب البيئي فقط بل تشمل ايضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية , أي انها في ابسط صورها لها ثلاثة ابعاد اساسية مترابط ومتداخلة ومتكاملة وهي البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي ويمكن توضيحها كما يأتي :

أ - البعد الاقتصادي: ينبغي ان تكون عمليات تطوير المجتمعات الحالية مجدية من الناحية الاقتصادية بالشكل الذي يمنع من تحمل الاجيال القادمة عبء هذه التكاليف , ويعد العامل الزمني مهم جدا في التنمية من ناحية وضع الخطط والجداول الزمنية لتوفير الاحتياجات لمدد زمنية طويلة ومختلفة .

ب - البعد الاجتماعي: يركز هذا البعد على الانسان بكونه محور التنمية وهدفها الاساس ، ويتناول هذا البعد القضايا الاجتماعية والتي ابرزها (العدالة الاجتماعية التي تهدف إلى مكافحة الفقر وتوزيع الموارد بشكل عادل، بالإضافة إلى تقديم الخدمات الاجتماعية لكل من يحتاج إليها.), فضلاً عن ضرورة اشراك الافراد في اتخاذ القرارات التي تأثر على حياتهم بكل شفافية .

ت - البعد البيئي: ويتمثل هذا البعد في مدى امكان كوكب الارض على استيعاب النفايات التي يخلفها الانسان ويقدم له بالمقابل احتياجاته المختلفة من الطاقة والموارد الطبيعية وأن فكرة الاستدامة البيئية تتطلب ان يقوم الانسان بأنشطته المختلفة دون استنزاف للموارد الطبيعية او الاساءة للبيئة وان تم ذلك فإن هذه الانشطة تكون طبيعية ومستدامة (الدوري و سالم ،٢٠١٣ ،ص ٢٩٦)

ثانياً : مؤشرات التنمية المستدامة

مؤشرات التنمية و الاستدامة تتمحور حول مجموعة من القضايا الرئيسة التي يمكن اجمالها بالآتي" المساواة الاجتماعية ,التعليم ,الصحة العامة, النوع الاجتماعي ,انماط الانتاج والاستهلاك ,السكن ,الغلاف الجوي ,الاراضي والبحار والمحيطات والمناطق الساحلية ,المياه العذبة ,التنوع الحيوي ,النقل الطاقة ,النفايات الصلبة والخطرة , الزراعة ,التكنولوجيا الحيوية ,التصحر والجفاف ,الغابات ,السياحة البيئية ,التجارة ,القوانين والتشريعات والأطر المؤسسية"

تختلف مؤشرات التنمية المستدامة وتتعدد اوجهها باختلاف الابعاد والمضمون اذ نجدها بأوجه مختلفة اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسسية , فالعملية تفاعلية مشتركة إذ ان تحسين الخدمات الاجتماعية من خلال توفير الصحة و التعليم المناسب وتمكين المرأة وإشراكها في التنمية الاقتصادية ليس بأقل اهمية من المبادئ الاخرى الاقتصادية والبيئية في تحقيق التنمية المستدامة . (جاسم وعلوان ، ٢٠٠٦،ص٧).

تم بذل جهود كبيرة ومستمرة لتطوير مؤشرات التنمية المستدامة منذ بداية العقد الأخير من القرن الماضي وحتى الوقت الحالي. تم اقتراح مجموعة من المؤشرات التي تعكس التنمية المستدامة بشكل كامل ودقيق من

قبل لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة. وقد تم تقسيم هذه المؤشرات التي اقترحتها اللجنة إلى أربعة أقسام وهي: الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية، والمؤسسية. (E.S.C.W.A, 2000, P4)

قامت اللجنة بتصنيف هذه المؤشرات في إطار تحليلي، حيث قسمتها إلى ثلاث فئات وصفت بمؤشرات الضغط، والحالة، والاستجابة. تركز مؤشرات الضغط على تصنيف الأنشطة والعمليات، في حين تقيم مؤشرات الحالة الوضع الحالي بشكل موجز. بالإضافة إلى ذلك، تقدم مؤشرات الاستجابة مجموعة من الحلول والتدابير التي تم تنفيذها أو اتخاذها في مجال التنمية..(عباس ،٢٠٠٩، ص٧٦)

الفصل الثالث : التنمية المستدامة وواقعها في العراق

نتيجة الظروف التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣، بما في ذلك العمليات العسكرية والاحتلال الأمريكي وما تلاها من أزمات وأحداث متعددة، توقفت عجلة التنمية المستدامة. كان لهذه الظروف تأثير كبير على مؤشرات التنمية في العراق، حيث أدت إلى عسكرة الاقتصاد وتدمير البنية التحتية، بما في ذلك الخدمات الفنية والصحية والتعليمية والثقافية، بالإضافة إلى الخراب الواسع في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية. تسببت الأحداث التي وقعت بعد عام ٢٠٠٣ في نتائج مروعة ومخيفة في جميع مجالات الحياة العامة، بما في ذلك البيئية والصحية والاجتماعية والعلمية والتربوية والاقتصادية، مما أدى إلى تدهور المجتمع العراقي إلى درجة فقدان سماته كمجتمع متحضر ومتكافل كما كان قبل تلك الأحداث.

تتطلب عملية التنمية المستدامة معالجة المستجدات الحديثة والاستجابة للمطالب، وتعبئة الموارد المادية والبشرية لإجراء تحولات كبيرة في المجتمع. يجب تأسيس بنى اجتماعية وسياسية متخصصة وغير متخصصة لدعم التنمية وأداء وظائفها. ترتبط هذه العمليات دائمًا بتمزقات وتوترات، أي أزمات تمر بها النظم السياسية، مما يعرضها لمجموعة متنوعة من الأزمات مثل أزمة المشاركة، أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة التغلغل، وأزمة الاندماج، التي تؤثر جميعها على استقرار النظام السياسي. يجب معالجة هذه الأزمات بالتعاقب لتحقيق إقامة نظام ديمقراطي حديث، خاصة بالنسبة للأنظمة الجديدة مثل النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣.

تتصف التنمية المستدامة في العراق بعدة خصائص (دواي، ٢٠١١، ص٦١) :

- ما زالت الاستدامة رهينة بانطلاقة التنمية البشرية في العراق بمؤشرات تعليمية وصحية وغيرها.

- الاستدامة لا زالت بحاجة إلى المزيد من الجهود منها التنظيرية وكذلك الإحصائية بهدف التأسيس لثقافة تنموية مستدامة تقوم على التحليل العلمي المدروس.

- كون العراق ثاني خزان نفطي في العالم، يجعل فرص تحقيق الاستدامة أكثر ضمانًا بالاستناد على عوائد الصناعة النفطية في تنمية القطاعات المادية (الصناعة، الزراعة، البنى التحتية) والقطاعات غير المادية (الخدمات)

تتطلب التنمية المستدامة في العراق أدوارًا متنوعة للدولة، لا سيما في المراحل الأولى، حيث أن الدولة، وفقًا للتجارب التاريخية، هي الأقرب لتحقيق الأهداف الصحية والاجتماعية والتعليمية.

تحتاج الاستدامة إلى تكنولوجيا وإدارة قادرة على تغيير مسارات التنمية باتجاه الأهداف، من خلال الاستثمار الأكفأ للموردين المادي والبشري.

و نجد العديد من المؤشرات لمجالات التنمية الكثير منها في قطاع الصحة فلم تحقق الحكومة العراقية اي تقدم في البنى التحتية في مجال الصحة الاولية ، إذ بلغ عددها (٢٦٥٨) مركز و رعاية صحي اولي في عام ٢٠١٦ في حين كان عدد المراكز في عامي ٢٠١٥ _ ٢٠١٦ (٢٦٨٠) مركز صحي اولي ، وبلغت نسبة الانفاق العام على الصحة من اجمالي الانفاق الحكومي (١١,٢ ، ١٠,٨ %) لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ على التوالي بمعدل انخفاض (٣,٦ %) و يعزى سبب الانخفاض الى عجز الميزانية ، بسبب انخفاض اسعار النفط ،فضلا عن انخفاض نسبة وفيات الامهات لكل الف مولود في سنة ٢٠١٧ (٣١ %) مقارنة بعام ٢٠١٦ التي بلغت (٣٦) ، اما نسبة الولادات في عام ٢٠١٧ فبلغت (٩٣,٧ %) (تقرير اهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٨ ، ٢٠١٩ ، ص ٦_٩) .

اما **التعليم** ، فقد شهدت مؤسسات التعليم العالي تطورا ملحوظا تمثل في استعمال كليات جديدة واضافة مباني حديثة في الكثير من الجامعات العراقية كما أدت المؤسسات الاهلية و المنظمات غير الحكومة دورا هاما في تنمية المجتمع المحلي وتقديم بعض الخدمات الاساسية ، كما تشارك تلك المؤسسات في زيادة الوعي لدى المواطنين ، و بلغت نسبة الانفاق العام على التعليم من اجمالي الانفاق الحكومي (٦٢,٠ ، ٢٢,٩ %) لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ على التوالي بمعدل انخفاض بلغ نحو (١١,٩ %) (تقرير اهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٨ ، ص١٣) .

اما **الاقتصاد** الكثير من القطاعات الاقتصادية، مثل الصناعة والزراعة والتجارة والسياسة والطرق والمواصلات، تضررت بشدة بسبب الأزمات الاقتصادية وانخفاض أسعار النفط، بالإضافة إلى هجمات داعش الإرهابية التي دمرت العديد من اسس الاقتصاد العراقي. فقد قلل القطاع الزراعي مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من ٤.٩% إلى ٣.٨% خلال هذه الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٥. في الوقت نفسه، بلغت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٦ حوالي ٢% لا غير، فهي نسبة قليلة تعكس ضعف مساهمة هذا القطاع في اقتصاد الدولة.

بينما قطاع التجارة، الذي له دور متميز في الاقتصاد، لا تزال مساهمته متواضعة، حيث بلغ ٩.٦% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة ٢٠١٦ (تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٨، ص٨).

و **الفقر** ،" فيتمثل جوهر التنمية المستدامة في تزويد افراد المجتمع الذي يحتاجونه بغية الحد من و القضاء على جميع مظاهر الفقر ، عن طريق استراتيجية مترابطة بما في ذلك تطوير نظم الحماية الاجتماعية و توفير العمالة اللائقة و بناء قدرة الفقراء على الصمود ، و بناءا ذلك وضعت خطة وطنية كاستراتيجية للتخفيف من الفقر في العراق (٢٠١٨ _ ٢٠٢٢) ، تهدف الى تحسين اوضاع الفقراء و انتشالهم من حالة الفقر اما عن طريق تحسين دخولهم او عن طرق تحسين فرص وصولهم الى الخدمات ذات النوعية المناسبة وتستهدف الاستراتيجية تقليل نسبة الفقر في الدولة بمقدار (٢٥ %) وحتى عام ٢٠٢٢ ، من خلال الاسهام في تحسين المستوى التعليمي والاوضاع المعيشية و الصحية و الحماية من المخاطر والتمكين من اجل تحويل الفقراء الى منتجين مندمجين اقتصاديا و اجتماعيا" (تقرير اهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٨، ص١٢) .

و **الحماية الاجتماعية** ،"بلغت نسبة نفقات الحماية الاجتماعية إلى الإنفاق الجاري ١.٠% و٢.٩% لعامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ على التوالي، في حين بلغت نسبة نفقات الحماية الاجتماعية إلى مجموع الإنفاق ٠.٦٨% و٢.٢٠% لنفس الأعوام. ووفقًا لبيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، بلغ عدد الرجال المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية ٦٩٠,١٢٠ والنساء المشمولات ٤١٤,٤٥٤ لعام ٢٠١٧، مما يمثل زيادة واضحة عن عدد المشمولين في عام ٢٠١٦، حيث كان عدد الرجال المشمولين ٤٩٢,٢٠٢، وعدد النساء المشمولات ٤١٣,٥٧١ ". (تقرير اهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٨، ص١٢) .

اما **البيئة** تدمير البنية التحتية البيئية، بما في ذلك طمر النفايات الخطرة والسامة في الأراضي العراقية. العمليات العسكرية المتكررة داخل الأراضي العراقية أسفرت عن تدمير شبكات وأحواض الصرف الصحي وشبكات وآبار المياه، فضلاً عن الاستنزاف المستمر للمصادر الطبيعية، لا سيما المياه.حث كانت التأثيرات على قطاع المياه كالاتي:

- انخفاض نصيب الفرد: نتيجة لهذه الأوضاع، انخفض متوسط نصيب الفرد من المياه إلى ٣٧٤ لتر/يوم في عام ٢٠١٥.

- تحسن طفيف: عاد نصيب الفرد من المياه وارتفع في عام ٢٠١٦ إلى ٣٧٩ لتر/يوم.

(تقرير اهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٨،ص٨)" .

تحليل واقع التنمية المستدامة في العراق

دراسة وتحليل واقع التنمية المستدامة في العراق يتطلب فحصًا دقيقًا للظروف والمشكلات التي يعاني منها البلد في مختلف الجوانب. تواجه التنمية المستدامة في العراق مجموعة من التحديات التي تعيق النهوض بواقعها. فيما يلي أهم هذه التحديات:

- **الواقع الأمني والسياسي**: ما زالت المعضلات الأمنية والسياسية تحتل موقع الصدارة بين المعوقات، حيث تعزز هذه المعضلات من مشكلات تعرقل أي خطوات إصلاحية.

- **الخلافات على السلطة**: الخلافات المستمرة على السلطة وعدم الوصول إلى قرار سياسي حاسم يخدم مصالح المجتمع العراقي بعيدًا عن قضايا التحزب والديكتاتورية.

- **انعدام الاستقرار الأمني**: يمثل هذا التحدي أحد التحديات الأساسية للتنمية المستدامة.

- **الفساد المالي والإداري**: ضعف الإصلاح الإداري وسوء استعمال الموارد المالية وهدرها.

- **عدم اكتمال مؤسسات الدولة**: عدم اكتمال المؤسسات الأمنية والقانونية والعسكرية والسياسية بسبب التجارب الخاطئة السابقة.

- **الاقتصاد الريعي**: استحواذ القطاع النفطي على الحصة الأكبر في تكوين الناتج الإجمالي مما يعمق المشاكل البنيوية في الاقتصاد العراقي.

- **تدهور القطاع الصناعي**: تدهور الصناعات التحويلية والزراعية وعدم وجود صناعات تحويلية قوية.

- **عدم التوازن بين بنية الاقتصاد والمجتمع**: التخلف الواضح في جميع مفاصل الاقتصاد وتفكك وانهيار البنى التحتية.

- **غياب سياسة استثمار عقلاني**: انعدام سياسة تخطيطية واضحة للاستثمارات العقلانية للموارد الاقتصادية.

- **هدر الكفايات التقنية البشرية**: عدم استغلال الكفايات التقنية البشرية العراقية بشكل فعال.

- **البطالة**: البطالة بمختلف أشكالها تؤثر على ذهنية المواطن وسلوكه السياسي والأخلاقي.

- **انهيار الاستثمارات المحلية**: ضعف القطاع الخاص في عملية التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية.

تدهور مستوى المعيشة: تفكك الفئات الوسطى وانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي، حيث يعيش أكثر من ربع سكان العراق تحت خط الفقر.

- **انعدام التبادل التجاري بين المحافظات**: فشل تطور الديناميكية الداخلية للاقتصاد العراقي.

- **عجز التراكمات الرأسمالية**: عدم التفاعل مع الاقتصاد الدولي وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

- **ضعف التأهيل والتدريب**: ضعف التأهيل والتدريب للملاكات الوسطى والقيادية.

- **عدم التنسيق مع قوانين منظمة التجارة العالمية**: عدم القدرة على التنسيق بين المصالح الوطنية وقوانين منظمة التجارة العالمية.

- **سياسات اقتصادية غير فعالة**: انعدام كفاية وفعالية السياسات الاقتصادية الكلية.

- **مشكلة الفقر: الفشل في إشباع الحاجات الأساسية لغالبية السكان**.

- **سياسات اقتصادية دون المستوى**: هبوط مستوى الدخل وعدم العدالة في توزيعه والنمو السكاني المتزايد.

- **تدهور القطاعات الاقتصادية**: تدهور في القطاعات الاقتصادية كافة خاصة القطاع الزراعي والإنتاج الغذائي.

- **التحديات البيئية**: تفاقم التحديات البيئية مثل التصحر وشحة المياه.

- **انعدام السكن الصحي**: انعدام السكن الصحي لغالبية العوائل الفقيرة وظهور الوحدات السكنية بشكل عشوائي.

- **انهيار الخدمات**: انهيار الكثير من الخدمات بما فيها خدمات الصرف الصحي.

- **مخلفات الحروب والصناعة**: المخاطر الناجمة عن مخلفات الحروب والصناعة.

- **تدني خدمة توليد الطاقة الكهربائية**: تدني خدمة توليد الطاقة الكهربائية منذ زمن بعيد.

- **غياب سياسة متكاملة للبعثات الدراسية**.

- **عدم وضوح التشريعات والقوانين**: التشريعات والقوانين غير الواضحة تعيق تطوير الملاكات التقنية والعلمية.

- **شحة الأكاديميات الفنية والمهنية**: شحة الأكاديميات ومراكز البحوث واعتماد أساليب تعليمية قديمة.

- **تدهور المناهج العلمية**: تدهور المناهج التقنية والعلمية وعدم ملائمتها للتحديات المعاصرة.

- **هجرة الكفايات العلمية**: مغادرة الكفايات العلمية إلى خارج الدولة لأسباب اقتصادية وأمنية.

- **انخفاض مستوى المعرفة الحديثة**: انخفاض مستوى المعرفة ووسائل الاتصالات في الجامعات العراقية.

ان تحقيق تطور اقتصادي منشود يتطلب تشجيع الاستثمار في البنى التحتية وهو بنوعين الاول :

الاستثمار في راس المال المادي ,ويتمثل بتوفير الماء والكهرباء والنقل وبناء السدود والخزانات والطرق والجسور وشبكات الصرف الصحي وغيرها من الاستثمارات التي تهيئ البيئة المناسبة لقيام الاستثمار

الخاص من خلال تقليل كلفته وزيادة كفايته , مما يؤدي إلى زيادة رفاهية الافراد وزيادة الناتج من خلال تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تحقيقه .

والثاني: هو الاستثمار في رأس المال البشري الذي يعد المرتكز الاساس لعملية التطور الاقتصادي ,لأنه يركز على بناء الانسان وتطوير قدراته , فضلاً عن كونه يؤدي دوراً هاما في تدعيم الانتاج ورفع نسبة النمو في الناتج المحلي الاجمالي ,والتجارب السابقة كتجربتي اليابان وكوريا الجنوبية خير دليل على ذلك. ويركز الاستثمار في أ رس المال الانساني على تعميق مستوى التعليم و تدريب وتطوير القدرات وتوفير الصحة العامة و المتطلبات الانسانية الضرورية كتوفير المياه الصالحة للشرب والاهتمام ببرامج التغذية السليمة والتعليم (زيني ، ٢٠٠٩،ص٢٤٠) .

اولاً : الاهتمام بالتعليم :

قد اصبح العالم اليوم يدرك أن الاهتمام بقضايا التعليم والقضايا الثقافية كمحو الامية وتحديث أنظمة التعليم والتغييرات الثقافية للمجتمعات يؤثر بشكل ايجابي في مجال التحويلات الاجتماعية والاقتصادية وفي هذا الخصوص نقل عن آرثر لويس * رايه (بان فشل أي سياسة تنموية يرجع إلى قلة التعليم وانتشار الامية , ويرى ان التطور الذي لحق الاتحاد السوفيتي السابق يعود للاستثمارات الضخمة التي انفقت على التعليم) (مصطفى وحفظي ،٢٠٠٥،ص٢٥٦)

إنَّ منهجية التعليم في العراق والطريقة التي يسير عليها النظام التعليمي في العراق والتي تركز على أنتاج موظفين حكوميين اصبح لا يتماشى مع الرؤى الجديدة التي يراد لها في العراق فالنظرة الجديدة للاقتصاد العراقي والتي نص عليها الدستور العراقي هي التحول نحو اقتصاد السوق وخصخصة اغلب النشاطات الاقتصادية وان هذا النظام التعليمي لا يتماشى مع متطلبات اقامة قطاع خاص متطور يقود عملية التنمية الاقتصادية ,فالقطاع الخاص اليوم بحاجة إلى كوادر متطورة ليواكب التطور المعلوماتي والتقني المتسارع, وذلك يتطلب تحديث المناهج التعليمية الحالية التي تقوم على اساس الحفظ والاستذكار وتطويرها لبناء اجيال ذات امكانيات متقدمة قادرة على البحث عن المعلومة والوصول اليها وتحليلها بالسرعة الممكنة ومتمكنة من توظيف هذه المعلومات بما يخدم مصلحة المجتمع ومصلحة اصحاب الاعمال .) (زيني ، ٢٠٠٩،ص٤٧١)

فعندما يتضاءل دور الموارد الطبيعية ويبرز دور المعرفة كمصدر قوة في المجتمع , تصبح التنمية البشرية المنتجة لهذه المعرفة والموظفة لها عاملاً حاسماً في تحديد المهارات والقدرات الوظيفية ,وهكذا تتشابك عملية التعليم والتنمية وتصل إلى المستوى الذي يكون فيه التعليم اشبه بالرديف للتنمية ,وتصبح عوائد الاستثمارات في مجال التعليم هي الاكبر من بين الاستثمارات المختلفة ,إن التسارع التكنولوجي والمعلوماتي في العالم يوجب علينا التحرك بسرعة وفاعلية لنتمكن من اللحاق بركب هذا التسارع وهذه الثورة المعلوماتية ,لأن من يخسر في هذا التنافس العلمي مكانته لن يتخلى عن صدارته فحسب بل ستنتزع منه ارادته ايضاً.

لذا "فالأمر يتطلب بناء نظام تعليمي متطور يعتمد التقنية والمهنية ومصمم ليتطابق مع المعايير الدولية للصناعة والتعليم , ويسهم في تطوير قدرات الافراد العلمية او التكنولوجية , ويمكنهم من مواجهة التحديات التي تصادفهم في حياتهم المهنية فضلاً عن توفير مخرجات من القوى العاملة متدربة ومتهيئة لتلبي حاجة السوق المحلية ,فالمعرفة والمهارة كما اسلفنا هي اساس كل تطور اقتصادي واجتماعي" . (الشماسي ،٢٠١١،ص١٣)

ثانياً : تطوير الواقع الصحي :

الجانب الاخر الذي يجب التركيز عليه في رأس المال الانساني هو الاهتمام بالصحة , فيعد توفير الصحة ضرورة اساسية في حياة الانسان الذي يعد غاية التنمية ,وأداتها لتحقيق الاساس الاجتماعي والمادي والثقافي وكذلك لتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الانتاجية ,وبناء على ذلك فإن العلاقة بين الصحة والتنمية المستدامة هي علاقة تشابك وترابط متبادلة فكلاهما يعد الانسان غاية, وإن توفير المستوى اللازم من الصحة العامة من شأنه ان يسهم في زيادة الانتاج و الانتاجية من ناحية وكذلك تحقيق معدلات متقدمة من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع من ناحية اخرى .(البغدادي ، ٢٠٠٤، ص١)

وفيما يخص الاهتمام بالجانب الصحي في العراق فقد شهد ت تراجعا ملحوظا ,ويمكن تأشير ذلك بوضوح من خلال استطلاع الاوضاع الصحية في الدولة ,والتي شهدت تراجعا مستمراً منذ العقد الاخير من القرن الماضي ولغاية الوقت الحاضر , الامر الذي أسهم في تراجع متوسط العمر السكاني الذي بلغ (٦٢.٦ سنة و ٦٨.٢ سنة) للأعوام ١٩٨٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠١١ على التوالي (خضر هاشم ، ٢٠١١،ص٢٦٦) وهذا المعدل اذا ما اجرينا مقارنة بسيطة بينه وبين متوسط العمر في بعض الدول النامية والعربية بالتحديد يعد منخفضاً على الرغم من ارتفاعه إلى (٦٩.٥) عام ٢٠١٥ إذ بلغ في الكويت والأردن لنفس العام بنحو (٧٤.٦ عام , ٧٤.٢ عام) ، (البيانات المنشورة على مواقع البنك الدولي ، ب.ت) وهذا خير ما نستدل به على إن المواطن العراقي لا زال يعاني من نقص كمي ونوعي حاد في الخدمات الصحية المقدمة إليه , وتعد الحروب وما ترتب عليها من ظروف العقوبات اقتصادية وتفشي الامراض المزمنة و الاوبئة , فضلاً عن هروب اغلب الاطباء والكفاءات الصحية إلى خارج الدولة بفعل التهديدات الامنية التي عانى منها بعد التغيير في ٢٠٠٣. (الصقال،٢٠٠٤،ص٣٣٠) وعلى الرغم من توجه الدولة إلى تشجيع عودة الكفاءات واستقطاب جميع الخريجين من المهن الصحية ألا ان هنالك حاجة ونقصاً في الملاك الصحي ربما يكون احد اسبابها النمو السكاني المضطرد . (الحساني وخضير ، ٢٠١٤، ص٤٤)

وهنالك سبب اخر مهم يمكن ان يعزى اليه تدهور الواقع الصحي هو تراجع النسب المخصصة للإنفاق على الرعاية الصحية من أجمالي الانفاق العام , إذ أنه على الرغم من ارتفاع النسبة من ١.٦٩ % عام ٢٠٠٤ الى ٤.٨٧ % عام ٢٠١٢ ثم الى ٦.٤٦ % عام ٢٠١٤ ألا أن هذه النسبة تقل كثيرا اذا ما قورنت بمثيلاتها في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية ايضاً . (البيانات منشورة على موقع البنك الدولي ،ب.ت) .

ان تحقيق تنمية مستدامة منشودة والنهوض بالواقع الصحي ومنح البيئة ومواردها المزيد من العناية والاهتمام امور متداخلة مع بعضها البعض ولا يمكن العزل فيما بينها , فإذا جرى التركيز على احداها وتركت الجوانب الاخرى مهملة تداعت بشكل تدريجي , بكون أن تراجع المستوى الصحي للإنسان يعد استنزافا لمورد مهم من موارد البيئة هو رأس المال البشري, لان اعتلال الصحة يؤدي إلى تراجع مستوى الانتاجية مما يؤدي إلى الضغط على البيئة وتشكيل الخطر عليها , (احمد ،٢٠١٦ ، ص٦٦) لذلك ينبغي ايلاء هذا القطاع المزيد من الاهتمام وذلك يتطلب مجموعة من الخطوات الهامة والتي ابرزها :(الموسوي ، ٢٠١٣، ص١١٦)

- تطوير البنية التحتية ومستوى الخدمات المقدمة في المؤسسات الصحية وتوسيع نطاق الخدمات الصحية المتاحة .

- اشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في مجال البناء وإدامة المؤسسات الصحية .

- توضيح دور المجتمع في نشر الثقافة الصحية والتوعية وعدم الاتكال على الدولة بشكل كامل .

- تفعيل دور الوسائل الاعلامية ووسائل التواصل المختلفة في نشر وتعميق الثقافة الصحية للمواطنين إلى جانب الدورات والندوات وورش العمل المختلفة التي توفرها المؤسسات التعليمية والمنظمات الاخرى ..

- الاهتمام بالصناعات الدوائية والعمل على تطويرها وحمايتها وتمكين وتدريب الكوادر الصحية المختلفة من مدراء وأطباء ومساعدين .

ثالثاً : النهوض في البنى التحتية :

فيما يخص الاهتمام في البنى التحتية ,فإن معظم الدول المتقدمة والنامية على حد سواء تعطي اهمية كبيرة للاستثمار بها , بسبب ما تؤديه من دور اساس في النمو والتنمية , إذ يرى بعض الاقتصاديين ومنهم روزنشتاين ان تحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية لا يمكن ان يتحقق ألا من خلال تقديم دفعة قوية من الاستثمارات في راس المال المادي الذي يمثل كما اسلفنا في مقدمة هذا المطلب في مشروعات النقل والموانئ والمواصلات والسدود والري والصرف .. الخ . (سليمان ، ١٩٨٢،ص٣٠) وفي هذا المرفق بالتحديد فقد عانى العراق وما زال يعاني من جملة من المشكلات ولعل ابرزها وأكثرها الحاحاً تردي واقع الطاقة الكهربائية (كريم ، ٢٠١١،ص٤٩) ,اذا يعاني هذا القطاع بالذات من عجز كبير في مواكبة تزايد الطلب عليه منذ بداية العقد الاخير من القرن الماضي ولحد الان بسبب عجز المحطات عن العمل بكامل طاقتها الانتاجية , فضلا عن عمليات التخريب التي تعرضت لها المحطات نتيجة تراجع الوضع الامني , وكذلك حجم الفساد المالي والإداري ، وكذلك الحال في مشاريع مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي

اذا يعاني العراق من نقص حاد في هذين المجالين ولاسباب عديدة أبرزها تقادم شبكات التوزيع وتكسر خطوط النقل , الامر الذي يتطلب توجيه دفعة قوية من الاستثمارات في هذين المجالين لنصب محطات جديدة وإعادة تأهيل الشبكات ومحطات التوزيع القائمة ..

أما فيما يتعلق بالقطاع الحيوي الاخر وهو قطاع النقل والمواصلات فهو الاخر يعاني الكثير من المشكلات التي تتطلب رصد استثمارات كبيرة من أجل النهوض بواقع هذا القطاع وتعزيز نسبة مساهمته المتدنية في الناتج المحلي الاجمالي . (الشمري ،٢٠٠٨،ص٢٣).

رابعاً: دعم وتوسيع المشاريع الانتاجية للقطاع الخاص :

ان ابرز ما خرجت به التجارب السابقة للتطور الاقتصادي الذي شهدته معظم الدول النامية من درس هو تحديد العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص ، وهذا الدرس يشير إلى انه عندما يكون دور الدولة مكملاً لدور القطاع الخاص وغير متقاطع معه فأن عملية التطور الاقتصادي المنشود ستتحقق, وذلك يتم عندما تتبع الدولة استراتيجية ودية نحو السوق ولا تتدخل الا في حالة تأشير الانحراف عن الخطط المرسومة أو حينما يفشل في الوصول إلى الاهداف المطلوبة , لقد أثبتت التجارب السابقة ان السوق يحقق نجاحات باهرة في الانشطة الانتاجية والتي تدر عليه ارباحا مباشرة ولكن بالمقابل يفشل فشلاً ذريعاً في تهيئة البنى التحتية سواء المادية أو البشرية , وهنا يأتي دور الحكومة بأن تكمل ذلك من خلال التدخل المباشر لتوفير ما لم يوفره السوق ,من خلال توفير المعلومات والإحصاءات وتطوير البنى التحتية وتحسين المستوى الصحي والاهتمام بالبيئة والتعليم وتشجيع البحث العلمي وتمويله , والاهتمام بشتى المجالات التي انحسر فيها[1] نشاط السوق لسببين ,الاول قد يكون عدم تحقيق ارباح مباشرة ,والثاني هو انه قد يكون نشاط القطاع الخاص يتعارض مع المصلحة العامة. (زيني ،٢٠٠٩، ص ٤٦٧)

ان المهمة الاساسية التي ينبغي ان تأخذها على عاتقها الحكومات الحالية والمستقبلية ، فضلا عن توفير الامن الداخلي هي تحقيق الاستقرار وتوفير الضمانات الضرورية لتشجيع الاستثمار الخاص ,وذلك لن يتم ألا من خلال وضع القوانين والقواعد التي تنظم عمل القطاع الخاص وتحمي حقوق الملكية وتؤكد على عدم جواز مصادرة تلك الحقوق بأي ظرف كان , وتخلق البيئة المستقرة التي تهيئ الظروف الملائمة لعمل القطاع الخاص .

ان عملية خلق وتهيئة الظروف المناسبة والبيئة المؤاتية لعمل القطاع الخاص تصبح حاجة ماسة في حالة العراق ليس بسبب كون القطاع الخاص هو المحرك الكفء لعملية الانتاج والذي يخلق روح المنافسة والابتكار فقط ,وإنما لأن القطاع الخاص فضلاً عن ذلك يعد مصدراً اساسياً للثروات الاستثمارية والتي لا يمكن الاستغناء عنها أو التوسع الاقتصادي بدونها بأي شكل من الاشكال في ضوء الظروف الحالية التي تعيشها الدولة . (زيني ،٢٠٠٩،ص٤٧٥).

(*)بدءا يعد مصطلح صناديق الثروة السيادية مصطلح حديث العهد اذا ضهر الى الساحة الاعلامية والاقتصادية في عام ٢٠٠٥، من خلال مقالة للاقتصاد الروسي اندريو روزانوف في المجلة المصرفية المركزية بعنوان "من الذي يحمل ثروة الامم" واصبحت تلك الصناديق من العناوين الرئيسية في الصحف المالية. بالرغم من عدم وجود تعريف محدد لهذه الصناديق، تعرفها المؤسسات الدولية بطرق مختلفة. من أبرز هذه التعريفات هو تعريف صندوق النقد الدولي الذي يصفها بأنها "صناديق أو ترتيبات استثمار عامة ذات أغراض محددة، مملوكة للحكومة وتحت سيطرتها، ومهمتها الاحتفاظ وإدارة الأصول لأهداف اقتصادية كلية متوسطة أو طويلة المدى". يوضح الصندوق أن هذه الصناديق تُبنى من عمليات الصرف الأجنبي، أو عوائد عمليات التخصيص، أو الفوائض المالية العامة، أو عوائد صادرات السلع. وتطبق هذه الصناديق استراتيجيات استثمار تشمل استثمارات في أصول .مالية أجنبية. كما يشمل تعريف صندوق النقد الدولي استقرار العائدات، وصناديق الادخار، وصناديق تمويل التنمية، وكذلك صناديق التقاعد الحكومية من ناحية أخرى، تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها "وسائط استثمار مملوكة للحكومة يتم تمويلها من موجودات الصرف الأجنبي". وتضيف وزارة الخزانة الأمريكية إلى ذلك بأنها "تدار بشكل مستقل عن الاحتياطات الرسمية للسلطات النقدية".

خامسا: انشاء صندوق سيادي لحفظ حقوق الاجيال القادمة(*) (Weiss,2008,p7):

ظهر هذا المفهوم عالمياً وتشكل الكيان المؤسسي له كرد فعل لتراكم الموجودات المالية الاجنبية لدى المؤسسات الحكومية , وأصبحت هذه الصناديق بمثابة الطريق السائد الذي تسلكه اغلب الدول ذات الاسواق الناشئة لاستثمار مواردها المالية , فضلا عن الدول المعتمدة في تطور اقتصادياتها على تصدير المواد الاولية ولا سيما النفطية منها والتي تتمتع بوجود فوائض في موازين مدفوعاتها , وعلى هذا الاساس فقد بات ينظر لهذه الصناديق على انها صناديق استثمار متخصصة تمتلكها الحكومات لإدارة مواردها المالية من خلال استثمارها لأغراض الأجل الطويل ,

تمول هذه الصناديق في العادة من مصادر العملة الاجنبية أو غيرها من الاحتياطيات الدولية ,وتتكون من مجموعة متنوعة من أدوات الاستثمار : كالأسهم والسندات والذهب وحقوق السحب الخاصة فضلا عن مركز الدولة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي وأشكال اخرى من الأدوات المالية , ويجري أدارتها عادةً من قبل البنوك المركزية فضلاً عن شركات الاستثمار التي تتولى عملية إدارة صناديق متخصصة مثل صناديق التقاعد الرسمية وصناديق الثروة النفطية وغيرها . (Braunstein,2009,p10)

إن النفط كما يعلم الجميع بأنه مورد ناضب من الممكن ان لا يتعدى عمره عشرات السنين القادمة هذا فضلا عن التغيرات في الطلب العالمي عليه , وعلى هذا الاساس فقد يتمتع بعوائد هذا المورد جيلين أو ثلاثة فيما ستحرم منه الكثير من الاجيال القادمة , في الواقع أننا اليوم نتحمل مسؤولية كبيرة إزاء الاجيال القادمة, لذلك يجب عدم ترك التصرف بهذا المورد من مسؤولية الحكومات المتعاقبة تتصرف به لمصالحها الخاصة , لاسيما بعد ان اصبحت الكثير من الدول النفطية تمتلك صناديق سيادية في الوقت الحاضر ,إذ تم خلال المدة (٢٠٠٠ - ٢٠١٠) انشاء ٢٨ صندوق من أصل ٤٨ صندوقاً منشئة منذ مطلع عام ١٩٥٣ .

وبما ان الاقتصاد العراقي احادي الجانب يعتمد على المورد النفطي في تمويل عملية التنمية الاقتصادية فيجب عليه ان يواكب التطورات الحاصلة في السياسات الاقتصادية للبلدان النفطية الاخرى والآليات المتبعة لتنفيذ تلك السياسات والتي تعد الصناديق السيادية احد ابرز هذا الاليات وأفضلها. (Back & Fedora,2008,p7)

فإذا كان العراق يمتلك ثالث أكبر احتياطي نفطي مؤكد في العالم ناهيك عن الاحتياطيات المحتملة والتي يؤكد وجودها الكثير من الخبراء النفطيين والشركات المتخصصة بهذا الجانب, فما هو الضير اذ تم تأسيس اكبر صندوق سيادي بالمنطقة في العراق , هدفه الاساس هو توفير الحماية للاقتصاد الوطني من التقلبات العالمية المستمرة في أسعار النفط من ناحية ومن ناحية اخرى ضمان مستقبل الاجيال القادمة. (Anderson,2009,p5)

المقومات الاساسية التي ينبغي توفرها في العراق لغرض تأسيس هذا الصندوق : (صالح ، ٢٠٠٨،ص٣).

* المقومات البشرية: بما أن الانسان هو غاية التنمية ووسيلتها الاساسية , والعراق يمتلك طاقات بشرية على مستوى عالي من الكفاية والقدرة على مواكبة التطور العلمي والتقني ,فمن خلال تلك الطاقات بإمكانه أن يوفر الركيزة الاساس لبناء هذه الصناديق .

* المقومات الاجتماعية: يعد تواجد كادر كفوء ومخلص متخصص يعمل من أجل مصلحة دولته ,أمراً ضرورياً من أجل الاطمئنان على كفاية عملية توظيف هذه الموارد المدخرة .

* المقومات التشريعية: من الشروط الاساس لنجاح هذه الممارسة هو توفر القواعد والقوانين والتشريعات التي تنظم عمل الصناديق ومصادر تمويلها وأهدافها .

* المقومات الاقتصادية: ويأتي في مقدمة هذه المقومات هو النفط والغاز وبقية المعادن ,إذ يمثل الغاز الطبيعي ثروة سيادية اخرى في العراق بعد النفط , ويأتي معدن الفوسفات كثالث ثروة سيادية في العراق والعديد من الموارد الاخرى التي لم يتسع المجال لذكرها هنا .

ومن الجدير بالذكر ان هذا الطرح ليس بالجديد , إذ يعد الاقتصادي الامريكي (ستيفن كلمونز) اول من طرح هذه الفكرة في مقال نشره في ٩ نيسان ٢٠٠٣ حول امكانية نقل تجربة ألاسكا في استغلال عائدات النفط إلى العراق ,إذ اقترح (ستيفن كلمونز) تخصيص (٤٠ %) من عوائد النفط لإنشاء صندوق توزع عوائده على الشعب العراقي , (مهدي حسن و احمد حسن ٢٠١٢،ص٢٣)

وفي وقت لاحق تم تعديل هذا الاقتراح من قبل (توماس بالي) , إذ أقترح (بالي) انشاء نوعين من الصناديق الاول : توزع (٢٥ %) من أرباحه بشكل مباشر على المواطنين .

والثاني : تخصص جزء من ارباحه وتوزع على المحافظات وفقا للكثافة السكانية. (عبد العزيز ،٢٠١٧،ص١٥٩)

هنالك الكثير من نماذج الصناديق السيادية التي اقترحها الباحثون والأكاديميون المتخصصون لا يتسع المجال هنا إلى عرضها ولكن من الممكن اختيار الانسب من هذه النماذج او تطويره احداها , (المنصوري ،٢٠١٢،ص٢٣١) كما يمكن تطوير صندوق تنمية العراق الذي انشأ بموجب الفقرة (١٢)

وترتيباتها في الفقرات (١٣ و ١٤ و ٢٠) من قرار مجلس الامن الدولي رقم ١٤٣٨ في ايار ٢٠٠٣ , (الهيتي ، ٢٠٠٧، ص٣٠) ليرتقي إلى نموذج صندوق سيادي من خلال الاخذ بجملة الاعتبارات

والمتطلبات اللازمة لذلك: (بالي ، ٢٠٠٧،ص٣٣٧) لاسيما وأنه يمكن عد الصندوق سياديا ,اذا ما حللنا فكرة هذا الصندوق بشكل علمي دقيق ,

اذ يعد (صندوق تنمية العراق) احد صناديق الاستقرار الذي انشأ اساسا لمواجهة الحالات الطارئة في موازنة الدولة العامة ,فضلاً عن كونه حساب احتياطي يصنف عمله ضمن الانشطة الاستثمارية المخصصة لإدارة الاحتياطيات الدولية وهو بالعملة الاجنبية (شنجار والزبيدي ، ٢٠١٦، ص١٢٢)

سادساً : تفعيل دور المجتمع في استغلال الموارد الطبيعية وتحسين البيئة :

يعد الانسان جزءاً من المكونات المتعددة الطبيعية والمشيدة , التي تتفاعل فيما بينها ويضمنها تفاعل الانسان مع اقرانه البشر , ضمن أطار كوكب الحياة , لتكوين هذا الكل الذي يعرف ب "البيئة" , (قرار مجلس الامن الدولي ،٢٠٠٣،ص٢٥) لذلك فأن هذا الامر يحتم على الانسان تحكيم عقله والتعامل برشد وتوازن مع البيئة , لاسيما اذا عرفنا ان الانسان هو بمثابة الدعامة الاساسية في احداث أي تغيير في البيئة , وان يتمتع بما تزخر له هذه البيئة من موارد بدون تدمير أو اسراف , وذلك يعتمد على الثقافة والوعي البيئي الذي ينبغي ان تتوفران لدى الانسان كي يتمكن من استغلال موارد البيئة بعقلانية وتوازن تمهيداً للوصول إلى عملية التنمية المستدامة التي تضمن تحقيق مستوى عالي من الرفاهية للإفراد فضلاً عن حماية حقوق الاجيال القادمة في التمتع بهذه الموارد . (نجم وعز الدين ،٢٠١٦،ص٢٣٤).

وفي هذا الجانب كان وما زال العراق يعاني من الكثير من المشكلات التي انعكست بشكل سلبي على البيئة العراقية باختلاف عناصرها ,ولغرض عدم الاسهاب سنوجزها بالنقاط الآتية: (صالح ، ٢٠٠٨،ص٧).

تطور القطاعات الاقتصادية والإنتاجية ونموها غير المستدام . ١ -

٢ - التزايد المضطرد في حجم السكان , اذ يعد معدل النمو السكاني في العراق الاعلى بالمنطقة , وهذا كما هو معروف سيضغط على الموارد المتوفرة.

٣ - بدائية تعامل المؤسسات المختلفة مع الملوثات الناتجة عن تطور ونمو قطاعاتها المختلفة .

٤ - اثار الحروب المتعاقبة على العراق والتي امتدت لتشمل تراب العراق وهوائه وعناصر بيئته كافة .

٥ - علاقة المواطن العراقي غير الصديقة مع البيئة , فضلاً عن سوء استغلاله لمحيطه الحيوي أن مساهمة المجتمع المدني في القرار الاقتصادي والبيئي في العراق لا زال خجولاً ,إذ تقتصر أغلب نشاطاته على ايصال اراء ومطالبات المواطنين إلى الرأي العام من مدة إلى اخرى ,تاركة ذلك الدور الحيوي في تمثيل المجتمع والتأثير في عملية صنع القرارات لمجموعات وأشخاص لديهم اجنداتهم الخاصة

التي تعمل على إقرار القوانين والتشريعات التي تخدم مصالحها الخاصة .لذلك ومن خلال ما تقدم نستنتج مدى تدني دور المجتمع والمنظمات غير الحكومية في عملية صنع القرار والاسهام في عملية رسم الخطط التنموية و مشاريع التطوير التي تخدم المجتمع . (Salmon & others,1999,p13)

وهذا الامر يتطلب تفعيل التربية البيئية (البيئة ومفهومها وعلاقتها بالانسان ،مقال منشور في ٢٠١١) في المجتمع ,التي تستهدف بناء مجتمع ايجابي يعي أهمية مشكلات البيئة وآثارها , وقادر على تحديد علاقته مع البيئة . (المقداد ، ٢٠٠٦،ص٣).

ومما نود الاشارة اليه ان تفعيل دور المجتمع في الحفاظ على البيئة , ينبغي ان يبدأ اولاً من الوحدة الممارسة البيئية السليمة في شخصية الفرد وتصبح نمط من انماط سلوك حياته الطبيعية تجاه البيئة .

الاستنتاجات والتوصيات :

الاستنتاجات :

١ - ان التنمية المستدامة في جوهرها عملية تغيير يكون فيها استغلال الموارد واتجاه الاستثمارات ووجهة التطور التكنولوجي والتغيير المؤسساتي أيضا في حالة انسجام وتعمل على تعزيز إمكان الحاضر والمستقبل لتلبية الحاجات والمطامح الأساسية .

٢ - اذا الاستدامة هي صفة يجب أن تكون متلازمة مع التنمية لضمان ديمومتها فهي ظاهرة تنموية مستمرة متجددة تسعى الى بناء الحياة في الوقت الحاضر وضمان استمراره مستقبل ادون إهمال لمعطيات الماضي .

٣ -تقوم التنمية المستدامة على مبدأ التوازن في توزيع الموارد ، ولها ابعاد متداخلة فيما بينها وتشمل البعد البيئي ، والبعد الاقتصادي الذي يهتم بتحقيق التطور الاقتصادي وزيادة الإنتاجية وتحقيق كفاية الاداء الاقتصادي .

٤ - تختلف مؤشرات التنمية المستدامة وتتعدد اوجهها باختلاف الأبعاد والمضمون اذا نجدها باوجه مختلفة اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسسية، فالعملية تفاعلية مشتركة .

٥ - تدني دور المجتمع والمنظمات غير الحكومية في عملية صنع القرار والأسهام في عملية رسم الخطط التنموية ومشاريع التطوير التي تخدم المجتمع .

التوصيات :

١ - رفع المستوى المعاشي لأبناء المجتمع كافة من خلال معالجة البطالة، بتكوين فرص عمل جديدة وانشاء صناعات جديدة وبناء المستشفيات وتعزيز الكوادر الصحية .

٢ - تشكيل لجان وورش عمل متخصصة وعلمية في كل محافظة والتعاون مع الجامعات لخلق آلية عمل لخدمة المجتمع في المجالات كافة والتي تسهم في رفع مؤشرات التنمية المستدامة في كل محافظة .

٣ - زيادة الاهتمام بالبحوث والدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة لاسيما على مستوى المحافظات والحضر والريف وعلى مستوى الجنس ذكر أو انثى .

٤ - عند وضع المعالجات بخطط التنمية يجب مراعاة التفاوت بين المحافظات في مجال تنميتها المستدامة بهدف وضع الحلول والمعالجات الجذرية من اجل الانتفاع تنمية المحافظات وبالشكل الذي يسهم في تضيق الفجوة في مجال التنمية المستدامة .

٥ - توحيد الجهود الرسمية والاكاديمية والمجتمعية، لإصدار تقرير وطني سنوي لأحوال التنمية المستدامة ، لتشخيص مواطن الضعف والقوة من جهة وللتواصل مع البرامج الانمائي للأمم المتحدة حول قضايا التنمية .

٦ - تستدعي الاستدامة التركيز على حماية مصادر الطاقة والاستعمال الامثل الرشيد لها والتي تولد قدرا من الثلوث والتأكيد على فكرة استدامة الاستهلاك وجعلها من الأفكار الملائمة للبيئة .

٧ - ان العمل على تبني أسس ومبادى الإدارة الرشيدة والحكم الراشد في اطارها العملي وطبعها المحلية النابعة من اصالة وتقاليد واعراف .

المصادر و المراجع :

عمر،احمد مختار ، معجم اللغة العربية المعاصر ، عالم الكتب ، القاهرة، ٢٠٠٨. ١ -

٢ - النعيمي، هدى ،النهضة العربية والتنمية الثقافية ، ورقة بحثية مقدمة الى مؤتمر مشروع النهضة العربية للقرن الحادي والعشرين ، وزارة التعليم العالي ، دمشق ، ٢٠٠٢ .

٣ - البعلبكي ،منير، المورد قاموس انكليزي عربي ، دار العلم للملايين ، بيروت _لبنان ، ١٩٩٨ .

. _Architecture, the Architectural press UK, 2003 , Bio Senosiain 4_ Javier,

٥ - عمر حازم احمد خروفة ، الطاقة في العمارة المحمية المستدامة ، اطروحة دكتوراة ، جامعة بغداد كلية الهندسة ، ٢٠٠٦ .

6_ Phillip, Sutton , sustainability : what does it mean ?, published research, London, August, 2000.

7_lucn/unep/wwf, 1980.

8_ Robert ,Gelmen, sustainability :the state of the movement _the essential threads of who we are and where we 're going , 1990.

9_ Michael, Jacobs, "sustainable Development: a contested concept university, 1999 .

10_ John, Elkington , Triple Bottom Line Reporting for the third Millennium, Australian , 1999.

١١ - سماقة بي، أيوب أنور حمد ، البيئة والتنمية المستدامة: تحليل العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة مع إشارة خاصة الى محافظة أربيل، ط١، التغيير للنشر والاعلان ،٢٠٠٦.

١٢ – البكاء، محمد بن عبد المطلب ، الديمقراطية وحقوق الإنسان ودورهما في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الباحث العلمي ،العدد(٢) ، كلية الاعلام ، جامعة بغداد، حزيران ٢٠٠٦م ..

١٣ – دراي، مهدي صالح ، التنمية البشرية المستدامة: مفاهيم التكوين وابعاد التمكين _ العراق انموذجا ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة (٩) ، العدد٣١ ،٢٠١١ .

١٤ - الحيالي ،هلال إدريس واخرون : التنمية البشرية المستدامة والحكم الصالح ،مجلة دراسات اقليمية، العدد (٢٤) ، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل ، ٢٠١١ .

١٥ - هاشم ،حنان عبد الخضر ، واقع متطلبات التنمية المستدامة في العراق : إرث الماضي وضرورات المستقبل ،مجلة مركز دراسات الكوفة ، العدد(٢) ، جامعة الكوفة ، ٢٠١١ .

١٦ برنامج الامم المتحدة الانمائي ، منظمة اليونسيف ، بيروت _ لبنان، ٢٠٠٢ ،ص٢١ . والتقرير الموجز الصادر عن شعبة السكان والبيئة والتنمية ، الامم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠١ .

١٧ – دخيل، حسين احمد : التنمية البشرية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة ، مجلة جامعة اهل البيت ، المجلد (١) ، العدد(١٦) ، جامعة اهل البيت ، ٢٠١٤ .

١٨ : حسن ، عبد الباسط محمد : التنمية الاجتماعية، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠ ،ص ١٢٥ . بيت الحكمة ، بغداد ، آذار ٢٠٠٦ ، ص٨١ . وكذلك ينظر د. السيد محمد الحسيني ، دراسات في التنمية الاجتماعية، ط١ ، دار المعارف ، مصر ،١٩٧٣ .

١٩ - جمهورية العراق : وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير اهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٨ ، العراق ، ٢٠١٩ .

٢٠ – الدوري، زكريا مطلك وسالم، ابو بكراحمد ، ثقافة الريادة في ظل التنمية المستدامة ، مجلة ديالى ،العدد ٥٨، ٢٠١٣ .

٢١ - جاسم ، عبير محمد و علوان غفران حاتم : تحليل العلاقة بين حرية التجارة و التنمية المستدامة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، مجلد ٣ العدد ١٠ ، ٢٠٠٦ .

22 - E.S.C.W.A. :Economics and social commission for western Asia, Application of sustainable development indicators in the escowa member countries _ analysis of results, United nations, new York, 2000, p.4.

٢٣ – عباس، سحر قدوري ، توظيف الإدارة البيئية في الوصول الى التنمية المستدامة(العراق انموذجا) مجلة كلية التراث الجامعة العدد الخامس ، ٢٠٠٩ .

٢٤ –دواي ، مهدي صالح ، التنمية البشرية المستدامة : مفاهيم التكوين وابعاد التمكين _ العراق انموذجا_ ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة التاسعة ، العدد (٣١) ، ٢٠١١ .

٢٥ - جمهورية العراق ، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للاحصاء ، تقرير اهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٨ ، العراق ، ٢٠١٩ .

٢٦ – البياتي، عبد الستار ، تحديات التنمية في العراق ، صحيفة الصباح ، العدد (٨٢٦) ، بغداد ، ٦ أيار ٢٠٠٦.

٢٧ –– زيني ،محمد علي : الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات الانطلاق، لندن ،المملكة المتحدة ، ط٣، ٢٠٠٩ .

٢٨ - مصطفى ،مريم احمد و حفظي ،إحسان ، قضايا التنمية في الدول الأمية، دار المعرفة الاجتماعية ، الإسكندرية _ مصر ، ٢٠٠٥

٢٩ -- الشماسي ،عبد اللطيف محمد ، صناعة التعليم نحو بناء مجتمع الاقتصاد المعرفي الإماراتي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ٢٠١١.

٣٠ - البغدادي ،حسن ، كيف يؤثر التدهور الأمني على التنمية البشرية المستدامة، جريدة الصباح ، ٢٠٠٤.متاح على الرابط:.http://www.alsabaah.com/modules

٣١ - هاشم، حنان عبد خضر : واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق : إرث الماضي وضرورات المستقبل ، مجلد ١، عدد ٢١، ٢٠١١.

٣٢ - البيانات منشورة على مواقع البنك الدولي على الرابط:

. https://data.albankaldawli.org/indicator/sp.DYN.IN.view=chart

٣٣ - الصقال ،احمد هاشم ، متطلبات التنمية في العراق دور إدارة الموارد في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك ٢٠٠٤م.

٣٤ - الحساني، فارس كريم بريهي و خضير ،ايمان عبد ، متضمنات التنمية البشرية المستدامة في الاقتصاد العراقي ، دراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس، ٢٠١٤ .

٣٥ - البيانات منشورة على موقع البنك الدولي ومتاحة على الرابط الاتي :

. https://data.albankald.org/indicator/sh.xpdpubl.gx.zs?View=chart

٣٦ – احمد، اسود قادر ، تاثير التلوث البيئي على رأس المال البشري ، ط١، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، لبنان _ بيروت ، ٢٠١٦.

٣٧ – الموسوي، سعاد كاظم خضير ، التنمية البشرية المستدامة في العراق والانفاق الصحي الواقع والتحديات والمعالجات مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية، الإصدار ١٢، ٢٠١٣

٣٨ – سليمان، محمد ، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات الاستثمارية ، دار الجامعة المصرية ، مصر ، ١٩٨٢

٣٩ – كريم، فارس: الاقتصاد العراقي فرص وتحديات ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٢٧، بغداد ، ٢٠١١

٤٠ – الشمري ، مايح شبيب ، اقتصاد السوق الاجتماعي رؤية لإصلاح الاقتصاد العراقي، مجلة ابحاث عراقية ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، العدد الثاني ، ٢٠٠٨.

٤١ - Martin A . Weiss, sovereign wealth funds : Background and policy losses for congress (CRS) congressional Research Services, Report for congress,vol 3, September 2008 .

٤٢ - Braunstein, Jurgen , sovereign wealth funds of Emergence of owned financial power Brokers .M A thesis, the Australian National university, university of Vienna, 2009.

٤٣ - Back, Roland and Fedora, Michael, the impact of swf global financial markets, the occasional paper series no 91 Frankfurt: European central bank 2008.

٤٤ - Anderson, Eric c, take the money and run swfs and the demise of American prosperity, London, green wood publishing group lnc, first published 2009 .

٤٥ - صالح ،مظهر محمد: صناديق الثروة السيادية: تقييم اولي لتجربة صندوق تنمية العراق ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة السادسة ، العدد السادس عشر ، ٢٠٠٨.

٤٦ - مهدي حسن، يسرى و احمد حسن ، رافع : الصناديق السيادية كأحد وسائل تنويع مصادر الدخل الوطنية في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، الإصدار السابع ، ٢٠١٢.

٤٧ - عبد العزيز ، محمد عماد : إمكانية تطبيق صناديق الثروة السيادية كأحد وسائل تنويع مصادر الدخل الوطنية في العراق ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية/المجلد ١ العدد٣٧، تكريت ، ٢٠١٧ .

٤٨ - المنصوري واثق علي محي: الصناديق السيادية ودورها في الاقتصاد الكلي لدول مختارة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكربلاء، ٢٠١٢ .

٤٩ - الهيتي ، مجيد : ثروة العراق النفطية من أداة للدكتاتورية الى قاعدة محتملة للديمقراطية ، في النفط والاستبداد الاقتصاد السياسي للدولة الريعية ، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد ، ٢٠٠٧.

50 - توماس بالي : مكافحة لعنة الموارد الطبيعية ، صناديق توزيع العائدات على المواطنين ، نموذج مشكلة النفط في العراق ، في النفط والاستبداد الاقتصاد السياسي للدولة الريعية ، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد ،٢٠٠٧.

٥١ - شنجار ،عبد الكريم جابر و الزبيدي ،دعاء محمد نعمة ، الأهمية المتصاعدة للصناديق السيادية في العالم مع الإشارة الى فكرة انشاء مشروع صندوق سيادي في العراق ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٨ العدد١، ٢٠١٦.

- مجلس الأمن الدولي ، القرار رقم ١٤٣٨ لسنة ٢٠٠٣، الامم المتحدة اكتوبر ،٢٠٠٣ . ٥٢

٥٣ - محمد نجم ، رغد و عز الدين ،سوزان محمد ، مدى توثيق صندوق تنمية العراق لمتطلبات صناديق الثروة السيادية دراسة تحليلية للاطار القانوني والهيكل المؤسسي على وفق معايير سانتاغو ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية المجلد ٢٢، العدد٨٧ ، ٢٠١٦ .

٥٤ - Salmon, Lester M., S. Wojciech sokolowski , and Regina List society .D imensions of the Nonprofit Sector. Baltimore (1999).

٥٥ - البيئة ومفهومها وعلاقتها بالانسان، مقال منشور في تاريخ ٢/نوفمبر /٢٠١١على الرابط :

.http://www.bee2ah.com

٥٦ – المقدادي، كاظم ، التلوث البيئي وتداعياته الصحية والاجتماعية ، بحث منشور على موقع الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك في تاريخ ١٦/١٢/٢٠٠٦، متاح على الرابط: http://www.ao asademy.org .